Kingdom of Saudi Arabia

Statement at the IAEA GC61

18-20 September 2017

HE Dr. Hashim Yamani

President, King Abdullah City for atomic and Renewable Energy

كلمة

معالي الدكتور هاشم بن عبدالله يماني

رئيس مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة

رئيس وفد المملكة العربية السعودية

لدى الدورة 61 للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

فيينا - النمسا

18-20 سبتمبر ٢٠١٧م الموافق ٢٧-٢٩ ذو الحجة 1438هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الرئيس،

السيد المدير العام،

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود،

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي أن أستهل كلمتي بتهنئتكم –السيدة الرئيس- على انتخابكم رئيسا للدورة الحادية والستين للمؤتمر العام. كما أتقدم بالتهنئة إلى أعضاء مكتب المؤتمر واللجنة الجامعة، مؤكدا عزم وفد بلادي التعاون معكم على إنجاح المؤتمر وتحقيق أهدافه. كما أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن تقديرنا لدور وجهود سعادة المدير العام للوكالة السيد يوكيا أمانو ونرحب بإعادة انتخابه لفترة ثالثة لترأس هذه الوكالة.

السيدة الرئيس

لقد حرصت المملكة العربية السعودية دوما على اتخاذ خطوات مدروسة لضمان نجاح البرنامج الوطني للطاقة الذرية في المملكة

وفق أفضل المعايير الدولية انطلاقاً من قناعتها أن الطاقة الذرية هي مصدر مهم لدعم الاستقرار والنمو المستدام في كافة انحاء العالم، حيث يمكن استخدامها ضمن المساهمات الوطنية(INDC) تحت مظلة التكييف والتنوع الاقتصادي، وعلى هذا الاساس فقد سعت المملكة على تطوير برامج متقدمة تهدف الى ادخال الطاقة الذرية السلمية في مزيج الطاقة الوطني في مجال توليد الكهرباء وتحلية المياه والتطبيقات الطبية، ومن أجل تعظيم المنفعة الاقتصادية لموارد الطاقة بالمملكة وصادرتها البترولية ، وتلبية الزيارة المتوقعة في الاستهلاك المحلي ، وذلك باتباع أعلى معايير البيئة والسلامة والأمان والشفافية والتعاون على المستوى الوطني والاقليمي والدولي. وأشعر بسعادة بالغة أن أبلغكم بأنه تم اعتماد إنشاء مشروع وطني باسم "المشروع الوطني للطاقة الذرية في المملكة" ويتكون هذا المشروع من عناصر تساهم في تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

والعناصر هي:

أولاً: المفاعلات النووية الكبيرة: حيث تقوم المملكة بإجراء دراسة جدوى فنية واقتصادية لبناء محطات الطاقة النووية بالمملكة، بجانب الدراسة الفنية التفصيلية لتحديد أفضل المواقع لبناء هذه المحطات باستخدام أفضل المعايير والممارسات العالمية والتي تتماشى مع معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ثانياً: توطين تقنيات وبناء المفاعلات الذرية الصغيرة المدمجة: حيث دخلت المملكة في شراكات استراتيجية مع مطوري تقنيات المفاعلات المدمجة الصغيرة؛ مع الشركاء الكوريين في تطوير مشروع بناء تقنية مفاعلات سمارت "SMART" والتي تتميز بمواصفات أمان عالية ويمكن بناؤها في الأماكن النائية والمعزولة عن الشبكات الكهربائية ، واضافة الى ذلك فان هناك تعاون قائم مع حكومة جمهورية الصين الشعبية في مجال تطوير مفاعلات الحرارة العالية المبردة بالغاز والتي تتميز هي الأخرى بتعدد تطبيقاتها غير الكهربائية في مجال الصناعات البتروكيماويات وتحلية المياه.

ثالثاً: برنامج استكشافات وانتاج اليورانيوم بالمملكة: حيث يمثل هذا البرنامج الخطوة الاولى في طريق الاكتفاء الذاتي في انتاج الوقود النووي وتبني تقنيات استخلاص خامات اليورانيوم التي تثبت جدواها الاقتصادية.

رابعاً: إنشاء هيئة السلامة النووية والاشعاعية (المنظم): حيث تسعى المملكة لإقرار تنظيم هيئة السلامة النووية والإشعاعية المستقلة خلال

الربع الثالث من العام المقبل ٢٠١٨م. وتقوم المملكة بالاستعانة بخبرات هيئة السلامة الإشعاعية والنووية الفنلندية (STUK) من خلال الشراكة الطويلة الأمد القائمة معها حالياً.

السيدة الرئيس

تعمل المملكة على اقرار حزمة من القوانين المحلية لتنظيم قطاع الطاقة الذرية في المملكة، وقد استقبلت المملكة بعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شهر فبراير الماضي لمراجعة هذه القوانين ، التي هي في المرحلة الأخيرة للاعتماد.

كما تعمل المملكة على تطوير برنامج عملي لتأهيل وتدريب الكوادر البشرية من خلال برامج ابتعاثها الى العديد من الدول المتقدمة بهدف تأهيلها على أعلى مستوى تقني.

السيدة الرئيس

تجدد المملكة من خلال هذا التجمع دعوتها للعالم بأن أي استثمار للطاقة الذرية يجب ان يأخذ بعين الاعتبار ثقافة الأمان كعنصر

أساسي لضمان سلامة المجتمعات في كافة انحاء العالم، ونشجع جميع الدول التي لديها برامج طاقة نووية أو تسعى لإدخال الطاقة النووية مستقبلا العمل على الانضمام وتطبيق اتفاقية الأمان النووي حيث أن المملكة تبدي قلقها من وجود أنشطة نووية إقليمية غير خاضعة للرقابة والاتفاقيات الدولية.

السيدة الرئيس

إن رؤية المملكة الاستراتيجية تتبنى مبدأ المحافظة على التوازن بين التزامات الدول تجاه قضايا الأمن النووي وبين حق الدول في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، ولذا فإن المملكة في هذا المقام تلفت النظر إلى القيود المبالغ فيها وغير المبررة على الحقوق الأصيلة في التقنية النووية السلمية بما قد يؤدي إلى أثر سلبي حتى على برامج التعاون المشترك في الأمن النووي ذاته.

كذلك، وعلى نفس القدر من الأهمية، فإن المملكة تعرب عن قلقها حيال تباطؤ تحقيق الهدف الأسمى بالنزع الكامل عالميا للأسلحة النووية واستمرار وجودها وانتشارها. ولذا فإن المملكة ترى ضرورة الاتفاق عالميا حول استراتيجية موحدة للحد من هذه المخاطر من

خلال تحجيم مصادر المواد النووية عالية المخاطر وعلى رأسها السلاح النووي ونزعها بالكامل على المستوى الدولي عامة وعلى مستوى الشرق الأوسط بصفة خاصة، وهو ما يمثل في الأصل الهدف الأسمى لجهود الأمن النووي ومنع انتشار السلاح النووي عالميا. وقد دعمت المملكة بهذا الخصوص اعتماد الصك الدولي الملزم لنزع السلاح النووي في شهر يونيو الماضي.

السيدة الرئيس

إن المملكة ملتزمة بالمساهمة في انشاء مركز دولي متخصص في مكافحة الارهاب النووي في مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيث أعلنت المملكة في قمة الأمن النووي الأخيرة المنعقدة في الولايات المتحدة الأمريكية عن التبرع بمبلغ ١٠ ملايين دولار أمريكي للمساهمة في إنشاء هذا المركز والذي تم الاتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على إنشائه تحت مسمى "مركز دعم الأمن النووي في المناسبات الرئيسة العامة Major Public Events (MPE) Nuclear Security Support Centre (NSSC) لتزويد كافة الدول الأعضاء بالبرامج التدريبية اللازمة للتعامل مع المخاطر

النووية التي قد تحدث في التجمعات العامة والحشود الكبيرة وكيفية اكتشاف المصادر المشعة وكيفية تجنب أضرارها والتعامل معها.

وإن المملكة تدعو دول الأعضاء بالوكالة الدولية للطاقة الذرية للمساهمة في توفير التمويل الإضافي لترسيخ هوية هذا المركز، ودعم جهود تبادل الخبرات، ونشاط البحث والتطوير في هذا المجال.

وختاما، فإن المملكة العربية السعودية تأمل في ان تتحقق الأهداف التي نصبو إليها جميعا في عالم يسوده الأمن والاستقرار والازدهار والخير للإنسانية.

شكرا السيدة الرئيس